

سامر الفاخوري | * Samer Al-Fakhouri
مهّد أبو عثمان | ** Muhanad Abu Othman
مجد النبر | *** Majd Al Naber

دور توطين التمويل الإنساني في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها: حالة صدمات المياه في الأردن****

The Role of Humanitarian Funds Localisation in Disaster Risk Reduction and Management: The Case of Water Shocks in Jordan

ملخص: تسلط هذه الورقة السياسية الضوء على كيفية مساهمة توطين التمويل الإنساني في تحسين الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الأردن، ولا سيما فيما يتعلق بالصدمات المرتبطة بالمياه، مثل الفيضانات والجفاف والصقيع. وتتمحور حول إطار ثلاثي المستويات يبرز دور الجهات الفاعلة الرئيسية في دفع عملية التوطين قُدماً، وهي: المانحون الدوليون، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية. وبعد توضيح المسؤوليات وبيان كيفية إسهام كل فاعل في التخفيف من صدمات المياه، تقترح الورقة توصيات سياسية تدعم استجابات أكثر فاعلية وشمولاً واستدامة، تكون أكثر مواءمة لاحتياجات المجتمعات المحلية وسياقاتها.

كلمات مفتاحية: التوطين، التمويل الإنساني، الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، صدمات المياه، الأردن.

Abstract: This policy paper sheds light on how localisation of humanitarian funding can improve disaster risk reduction and management (DRRM) in Jordan, especially for water-related shocks like floods, droughts, and frost. Central to the paper is a three-levelled framework that highlights the role of each key stakeholder; international donors, governmental institutions, civil society organisations (CSOs), and local communities, in advancing localisation. After clarifying responsibilities and illustrating how each actor contributes to mitigating water shocks, the paper proposes policy recommendations that support more effective, inclusive and sustainable responses that are better suited to the needs and contexts of local communities.

Keywords: Localisation, Humanitarian Funding, Disaster Risk Reduction and Management, Water Shocks, Jordan.

* باحث ومتخصص دراسات في الجمعية العلمية الملكية، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن (المؤلف المسؤول).
Research and Studies Specialist at the Royal Scientific Society, WANA Institute, Jordan (corresponding author).
Email: samer.fakhouri@wana.jo

** مهندس ميكانيكي وباحث في الشركة التقنية الوطنية للكهرباء والميكانيك، سلطنة عُمان.
Mechanical Engineer and Researcher at National Techno Electro Mechanic, Oman.
Email: muhanadabuothman@hotmail.com

*** مديرة مركز العلوم من أجل المجتمع في الجمعية العلمية الملكية ومديرة عام معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن.
Director of Science for Society Centre at Royal Scientific Society & Director General at WANA Institute, Jordan.
Email: majd.alnaber@wana.jo

**** يُستخدم مصطلح "توطين" في عنوان الورقة بوصفه المقابل الشائع لمفهوم Localisation في أدبيات العمل الإنساني. ولا يحظى المفهوم بإجماع نظري؛ إذ تشير بعض الأدبيات إلى معنى القرب الجغرافي من موقع الاستجابة، في حين تؤكد أخرى على نقل السلطة والقيادة وصنع القرار إلى الفاعلين المحليين، وهو ما يتجاوز الدلالة الإجرائية الضيقة للمصطلح. ترجمت زانة سمير الذهبي هذه الورقة من اللغة الإنكليزية.

أُعِدَّت هذه الورقة ضمن مشروع "الشرعية والمدنية في العالم العربي" في قسم الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE)، وبالتعاون مع معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا التابع للجمعية العلمية الملكية في عمان، الأردن، وبتمويل من مؤسسة كارنيجي في نيويورك.

مقدمة

يواجه الأردن في العقدین الأخيرین تحديات متزايدة ناجمة عن الصدمات المرتبطة بالمياه، في ظل تغيرات مناخية متسارعة وضغوط ديموغرافية واقتصادية مركبة. فقد أصبحت الفيضانات الوميضية، وفترات الجفاف الممتدة، وموجات الصقيع، أحداثاً متكررة تفرض أعباء مباشرة على البنية التحتية والخدمات العامة وسبل عيش المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الأكثر هشاشة. وفي هذا السياق، لم يعد التعامل مع هذه الصدمات مقتصرًا على الاستجابة الطارئة بعد وقوعها، بل بات يتطلب إعادة النظر في كيفية تصميم التمويل الإنساني وتوجيهه، بما يعزز الجاهزية المسبقة ويقوّي القدرة المحلية على التكيف والحدّ من المخاطر. وبناء عليه، يبرز توطین التمويل الإنساني في تحسين الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها Disaster Risk Reduction and Management, DRRM بوصفه مدخلًا سياسيًا يسعى إلى نقل جزء أكبر من الموارد والقرار إلى الفاعلين الوطنيين والمحليين، بما يضمن استجابات أكثر قربًا من الواقع وأكثر اتساقًا مع الأولويات الفعلية للمجتمعات المتأثرة.

وانطلاقًا من ذلك، تعتمد هذه الورقة مقارنة تحليلية تركز على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الفاعلين الرئيسيين في عملية التوطين، وفي مقدّمهم المانحون الدوليون، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية. وتسعى إلى بيان كيفية تفاعل هذه المستويات معًا، ليس من حيث تدفق الموارد فحسب، بل أيضًا من حيث بناء القدرات، وتعزيز المساءلة، وتطوير آليات تنسيق أكثر فاعلية في إدارة صدمات المياه.

وتستند الورقة كذلك إلى مراجعة مكتبية للأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بالتوطين، والتمويل الإنساني، وحوكمة مخاطر الكوارث في الأردن، مدعومة بثلاث عشرة مقابلة مع خبراء في المجال نفسه، أجريت مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات دولية، وجهات الحكومية، مع ضمان عدم الكشف عن أسمائهم، وذلك لتمكينهم من الحديث بشفافية وحفاظًا على خصوصيتهم (ينظر: الملحق). وقد استُخدمت هذه المقابلات للتحقق من نتائج الأدبيات وتسلط الضوء على التحديات العملية التي تواجه ترجمة مبادئ التوطين إلى ممارسات فعلية.

ويُنظّم التحليل في هذه الورقة حول إطار ثلاثي المستويات: 1. من المانحين إلى المؤسسات الحكومية، 2. من المؤسسات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني، 3. من منظمات المجتمع المدني إلى المجتمعات المحلية، وهو الإطار الذي يحدد أيضًا تنظيم الفصول اللاحقة. ويتيح هذا الإطار للورقة تحليل كيفية تشغيل التوطين عبر المستويات المؤسسية والتنظيمية والمجتمعية، وإسهام هذه الديناميات مجتمعة في صياغة التوصيات السياسية المقترحة لحل هذه الأزمة.

يقدم المبحث الأول مفهوم التوطين وتطوره. ويعرض المبحث الثاني نظرة عامة عن كيفية تفسيره وتطبيقه في الأردن، مسلطًا الضوء على الدوافع الرئيسة التي تقود جهود التوطين، والتحديات البنيوية التي لا تزال تحدّ من التقدم. ويتناول المبحث الثالث، وهو مخصص للنقاش، التوطين ضمن سياق صدمات المياه، مع فحص دوره في التخفيف من آثار الفيضانات والجفاف والصقيع، ويحلّل إمكانات المقاربات التي تقودها الجهات المحلية والقيود التي تواجهها في تعزيز الجاهزية والاستجابة للكوارث. ويناقش المبحث الرابع الإطار الثلاثي المقترح، محدّدًا الأدوار الخاصة بالمانحين، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات

المحلية في تعزيز التوطين. وتختتم الورقة مجموعة من التوصيات السياسية الهادفة إلى تعزيز التنفيذ عبر مختلف هذه المستويات.

أولاً: التوطين

على مدى العقود الثمانية الماضية، تطورت المساعدات الدولية لتصبح أداة محورية في إعادة بناء المجتمعات والاستجابة للأزمات والكوارث. وقد تبلور المفهوم الحديث للمساعدات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حين هيمنت الاستراتيجيات التي يقودها المانحون على المشهد الإنساني، ونُفذت في معظمها عبر منظمات دولية، مع حضور محدود من المجتمعات المحلية⁽¹⁾. ومع تحوّل الأزمات إلى أوضاع ممتدة، انتقلت المساعدات تدريجيًا من الاستجابة الطارئة القصيرة الأجل إلى مقاربات تشدّد على إعادة التأهيل، والتنمية المستدامة، واللامركزية، وتعزيز الحوكمة المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، بما يتسق مع أنظمة الحوكمة وأولويات التنمية في البلدان التي تتلقى المساعدات⁽²⁾. ومع ذلك، لا يزال المانحون الدوليون يهيمنون على صنع القرار وهيكل التمويل⁽³⁾، بما يكرس نمطًا يعكس مركزية السلطة في العمل الإنساني، ويظهر الحاجة إلى نموذج لإيصال المساعدات أكثر تجذّرًا محليًا وأكثر تشاركية.

ونتيجة لذلك، برز التوطين بوصفه مسارًا إصلاحيًا مقصودًا داخل المشهد الإنساني، يهدف إلى تعزيز القيادة وسلطة اتخاذ القرار والدعم المالي للفاعلين المحليين والوطنيين في العمل الإنساني. ويُفَعّل هذا التوجه من خلال التمويل المباشر، وبناء القدرات، والتنسيق، والإدماج، وتقليل الحواجز التي تحدّ من مشاركتهم واستدامتهم⁽⁴⁾. وعمليًا، يتحدد التوطين من خلال أبعاد رئيسية، تشمل تفويض الموارد المالية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وصنع القرار الشامل، ودعم الحلول التي تقودها الجهات المحلية.

تطوّر مفهوم التوطين استجابةً لانتقادات طويلة الأمد وُجّهت إلى نظام التمويل الإنساني، شملت أوجه القصور، واختلالات القوة، وإقصاء الفاعلين العاملين في الخطوط الأمامية من عمليات صنع القرار⁽⁵⁾. ويستند هذا المفهوم إلى فهم مفاده أن المنظمات المحلية تمتلك معرفة سياقية عميقة، وثقة راسخة، وشبكات مجتمعية قائمة، بما يجعل تدخلاتها أكثر فاعلية وملاءمة واستدامة مع مرور الوقت⁽⁶⁾. لذلك،

1 Zahid Hussain, "The Ever-Changing Landscape of Aid," *World Bank Blogs*, 17/3/2014, accessed on 17/6/2025, at: <https://acr.ps/1L9B9IZ>

2 Eric King & Cyrus Samii, "Fast-track Institution Building in Conflict-affected Countries? Insights from Recent Field Experiments," *Working Paper*, no. 30, International Initiative for Impact Evaluation (March 2018), accessed on 18/6/2025, at: <https://acr.ps/1L9B9Z7>; Eckhard Deutscher & Sara Fyson, "The Paradox of Aid Effectiveness," *Finance & Development*, vol. 45, no. 3 (September 2008).

3 Alice Obrecht, Sophia Swithern & Jennifer Doherty, *The State of the Humanitarian System* (London: ALNAP/ ODI, 2022), accessed on 18/6/2025, at: <https://acr.ps/hBxMvGt>

4 "Localization Examined: An ICVA Briefing Paper," International Council of Voluntary Agencies (ICVA) (March 2018), accessed on 18/6/2025, at: <https://acr.ps/hBxMvU4>; Nonso Jideofor, "Localizing Humanitarian Action," UNHCR Innovation Service (October 2021), pp. 4-7, accessed on 18/6/2025, at: <https://acr.ps/hBxMw7F>

5 Veronique Barbelet et al., "Interrogating the Evidence Base on Humanitarian Localisation: A Literature Study," Humanitarian Advisory Group (July 2021), p. 9, accessed on 19/6/2025, at: <https://acr.ps/hBxMwlg>

6 Merve Erdilmen & Witness Ayesiga Sosthenes, "Opportunities and Challenges for Localization of Humanitarian Action in Tanzania," *Local Engagement Refugee Research Network Paper*, no. 8, LEERN, 21/5/2020, accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9Baa2>

يُنظر إلى تعزيز القدرات المحلية بوصفه مقارنة أساسية لسدّ الفجوة بين الإغاثة القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل⁽⁷⁾. وترتكز هذه المقاربة على مبادئ الفاعلية، والكفاءة من حيث التكاليف، وتعزيز ملكية المجتمعات، والاستدامة، وقد أصبح يُشار إليها اليوم بمفهوم التوطين. ومع مرور الوقت، اكتسب المفهوم طابعاً رسمياً من خلال عدد من الالتزامات العالمية، من بينها "إعلان باريس بشأن فعالية المعونات" لعام 2005⁽⁸⁾، و"ميثاق التغيير" لعام 2016⁽⁹⁾، و"الصفقة الكبرى" لعام 2016⁽¹⁰⁾، كما هو موضح في الشكل.

علاوة على ذلك، عزّزت "الصفقة الكبرى 2.0"⁽¹¹⁾، التي أطلقت عام 2021، مسار التوطين من خلال إعطاء الأولوية لجودة التمويل والمساءلة وتعزيز التعاون مع الفاعلين المحليين، بهدف جعل المعونة أكثر قابلية للتنبؤ، وأكثر فاعلية، وأكثر خضوعاً للقيادة المحلية.

وبالتوازي مع ذلك، ترسّخ التوطين ضمن الأجندة العالمية للحدّ من مخاطر الكوارث Disaster Risk Reduction, DRR. فقد أسهمت أطر مثل "إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث" لعام 2015⁽¹²⁾، و"آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار" Warsaw International Mechanism for Loss and Damage لعام 2013⁽¹³⁾، في تعزيز دور الفاعلين المحليين في التعامل مع المخاطر الطبيعية والمناخية. ومثل إطار سنديا نقطة تحوّل واضحة؛ إذ ربط على نحو صريح بين حوكمة مخاطر الكوارث والتنفيذ اللامركزي والمشاركة المجتمعية، مع التأكيد أن بناء القدرة على الصمود ينبغي أن ينطلق من المستوى المحلي. وتضع هذه الالتزامات العالمية مجتمعةً الفاعلين المحليين والمجتمعات في صميم الجاهزية والاستجابة والتعافي، بما يكرّس التوطين بوصفه ركيزةً أساسيةً للحدّ الفعّال والمستدام من مخاطر الكوارث. وفي هذا الإطار، يعزّز التوطين الإنذار المبكر والجاهزية المجتمعية وآليات التعافي المصمّمة وفق مواطن الهشاشة الخاصة بكل سياق.

ومع أن التوطين يتأثر بهذه الأطر العالمية، فإن تنفيذه وأثره يظان مشروطين بالجهود المبذولة على المستويين الوطني والقطاعي. وتبرز حالة الأردن في هذا السياق بوصفها حالة دالة، في سياق محدودية التمويل المتاح حالياً وتغيّر المسؤوليات وتزايد تعرّض البلاد لصدمات مرتبطة بالمياه، مثل الفيضانات والجفاف والصقيع، مقترناً باستمرار محدودية التمويل الدولي.

7 Monica Juma & Astri Suhrke (eds.), *Eroding Local Capacity: International Humanitarian Action in Africa* (Uppsala: Nordic Africa Institute, 2002), p. 10.

8 Organisation for Economic Co-operation and Development, *Paris Declaration on Aid Effectiveness* (Paris: OECD Publishing, 2005).

9 "Charter for Change 2024," Charter for Change (June 2024), accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9ZX>

10 "The Grand Bargain: A Shared Commitment to Better Serve People in Need," Inter-Agency Standing Committee (2016), accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9wZ>

11 "The Grand Bargain 2.0: Endorsed Framework and Annexes," Inter-Agency Standing Committee (June 2021), accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9BahZ>

12 United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030* (Geneva: UNDRR, 2015), accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9oA>

13 "Warsaw International Mechanism," United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) (2013), accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9Bac0>

الشكل

يُبرز محطات مختارة في تطور التوطيّن في السياسات الدولية (معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا)



المصدر: من إعداد الباحثين.

ثانيًا: التوطيّن في الأردن

يحدث التوطيّن في الأردن بحكم الأمر الواقع، مع تراجع التمويل الدولي مع مرور الوقت واضطرار الوكالات الدولية إلى تقليص عملياتها⁽¹⁴⁾. وأفضى هذا التحول إلى دفع الفاعلين المحليين نحو تولي أدوار أكثر مركزية⁽¹⁵⁾. وفي هذا السياق، اتجهت المساعدات الإنسانية في الأردن إلى الانكماش، مع تخفيضات ملموسة في التمويل خلال السنوات الأخيرة، تفاقم بفعل قرار إدارة دونالد ترمب في الولايات المتحدة الأميركية بتجميد

14 "MEAL Framework for Localisation of Humanitarian Action in Jordan," UN Women Jordan (May 2021), p. 4, accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9VZ>

15 Ibid.

المساعدات الخارجية لعدد من الدول واحتمال خفضها، بما في ذلك الأردن⁽¹⁶⁾، وهو ما دفع البلاد عملياً نحو نموذج "التوطين بحكم الأمر الواقع".

وخلال السنوات الأخيرة، أصبح تراجع التمويل الدولي مصدر قلقٍ رئيساً. فعلى سبيل المثال، شهد تمويل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المخصص للاجئين السوريين تقلبات ملحوظة؛ إذ جرت تلبية 43 في المئة من إجمالي الاحتياجات المدرجة في ميزانية عام 2023، مقارنة بـ 51 في المئة عام 2022⁽¹⁷⁾. وبحسب المقابلة مع "ك-1"⁽¹⁸⁾، دفع هذا التراجع المانحين الفاعلين الوطنيين إلى تحمّل قدر أكبر من المسؤولية في التنفيذ. غير أنّ هذا التحول، على الرغم مما يتيح من توسيع لدور الفاعلين المحليين، يكشف في الوقت نفسه عن معضلة سياسية جوهرية، مفادها أن التوطين لا ينبغي أن ينشأ بوصفه استجابة اضطرارية لتراجع التمويل الخارجي فحسب، بل ينبغي أن يُبنى باعتباره استراتيجية مقصودة تستند إلى تمويل مستدام، وقابل للتنبؤ، ومتسق مع الأولويات الوطنية⁽¹⁹⁾. ومن ثم، يكتسب التمييز بين "التوطين بحكم الأمر الواقع" و"التوطين المقصود"⁽²⁰⁾ أهمية حاسمة؛ إذ يشير الأول إلى استجابة تفاعلية يفرضها انكماش التمويل، بينما يشير الثاني إلى مقارنة استباقية تستهدف تعزيز النظم وبناء القدرة الوطنية على الصمود على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أنّ هذا الانكماش المالي دفع الأردن نحو نمط من أنماط التوطين بحكم الأمر الواقع، فإن مخرجات التوطين ظلت محدودة، ويعود ذلك، جزئياً، إلى استمرار هيمنة الفاعلين الدوليين على مشهد تنسيق العمل الإنساني، فضلاً عن محدودية الأدلة التي تشير إلى تحقق تقدّم ملموس في التوطين على مستوى البلاد⁽²¹⁾. ووفقاً لخدمة تتبّع التمويل التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ظلّ التمويل الإنساني الموجه إلى الفاعلين المحليين والوطنيين منخفضاً نسبياً مقارنة بالتمويل الموجه إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الأردن. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز حصة الفاعلين الوطنيين والمحليين 2.2 في المئة من إجمالي التمويل الإنساني عام 2024⁽²²⁾، مقارنة بـ 5 في المئة عام 2023. ويُعزى هذا التراجع إلى غياب سياسات مخصّصة لدى المانحين لتوجيه التمويل نحو الفاعلين المحليين، بما يعني أنهم لا يواجهون التزاماً عملياً بتخصيص الموارد لهم، على الرغم من أنهم من موقعي التزام الصفة الكبرى⁽²³⁾. ويكشف ذلك عن فجوة حرجية بين الالتزامات العالمية في مستواها النظري وتنفيذها على المستوى الوطني، ويبين إمكانية الإقرار بالصفة الكبرى من دون إنفاذها فعلياً. وفي هذا السياق، يميل المانحون، الذين

16 "Reevaluating and Realigning United States Foreign Aid," The White House, 20/1/2025, accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9Um>

17 United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Jordan Annual Results Report* (Amman: 2024), accessed on 26/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9Bak4>

18 "ك-1"، مقابلة عن بعد، عمان، 2025/1/10.

19 المرجع نفسه.

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه.

22 "Financial Tracking Service – Jordan," United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA) (2024), accessed on 14/8/2025, at: <https://acr.ps/hBxMwyR>

23 "Localisation Baseline Report," UN Women 9, accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9Ba>; Lone Lassen, Ayla-Kristina Olesen & Maisa Shquier, "Localization of Aid in Jordan and Lebanon: A Longitudinal Qualitative Study," RDPP Middle East (December 2022), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9Baig>

لا يعطون أولوية للوفاء بهذه الالتزامات، إلى تفضيل تمويل قصير الأجل قائم على المشاريع للحد من المخاطر، وهو ما يقوّض الاستدامة على المدى الطويل.

تستند الدعوة إلى تنفيذ التوطين في الأردن إلى جملة من المبررات العملية. فالفاعلون المحليون يشكّلون، في الغالب، خطّ الاستجابة الأول للآزمات، ويمتلكون فهماً أعمق للسياق الثقافي والسياسي والتشغيلي، فضلاً عن تحدّثهم لغة المجتمع، بما يجعل دورهم عنصراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه⁽²⁴⁾. وفي هذا السياق، تمثّل جمعيات مستخدمي المياه في الأردن مثلاً دالاً على جدوى التوطين في التطبيق العملي. فمن خلال إسناد إدارة المياه إلى مستخدمين محليين على دراية بالتحديات الخاصة بمجتمعاتهم، أسهمت هذه الجمعيات في تحسين كفاءة الري وتعزيز الحوكمة التشاركية⁽²⁵⁾، وهي نقطة أكدّها أيضاً "ك-2"⁽²⁶⁾. وتتيح الروابط المجتمعية التي تستند إليها هذه الجمعيات استجابات أسرع وأكثر ملاءمة للسياق الثقافي في مواجهة شخّ المياه، وهي استجابات غالباً ما يصعب على الجهات الخارجية مجاراتها. وبذلك، تسهم هذه الملكية المحلية في خفض التكاليف وتعزيز الثقة؛ ما يبرز الجدوى العملية لتمكين الفاعلين المحليين⁽²⁷⁾.

وإضافة إلى ذلك، يعزز التوطين استدامة التدخلات وأثرها على المدى الطويل. فقد أشار "ك-3" إلى أن الفاعلين المحليين يطلّون مندمجين في المجتمعات المحلية فترةً تمتد إلى ما بعد انتهاء التمويل، بما يضمن استمرار المهارات، والبنى التحتية، والأنظمة التي طوّرت خلال الاستجابة⁽²⁸⁾. وتساعد هذه الاستثمارية في الحد من تكرار الاحتياجات الإنسانية، وتسهم في وصل الاستجابة الفورية ببناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، تجسّد حملة "روافد" التي نفذتها منظمة "ميرسي كوربس" Mercy Corps عام 2022 هذا البعد المستدام؛ إذ جمعت بين تدابير عملية، مثل زراعة أكثر من 250 شجرة للحد من التعرية وتوجيه مياه الفيضانات، وجلسات توعية مجتمعية بشأن الإخلاء والإنقاذ والإسعافات الأولية. وأنشأت أيضاً لجان مناصرة محلية للحفاظ على التعاون مع الجهات الحكومية، بما يضمن استمرار جهود الحد من مخاطر الفيضانات بعد انتهاء المشروع.

لكن على الرغم من هذه المزايا الواضحة والنجاحات، يواجه التوطين تحديات رئيسة تتصل بإمكان الوصول إلى التمويل والإدماج الاستراتيجي ضمن الخطط الوطنية؛ إذ تفرض آليات التقدّم إلى تمويل المانحين عوائق فعلية أمام الفاعلين المحليين والوطنيين في الأردن. ففي حين تستهدف نماذج المانحين ومتطلبات العمل باللغة الإنكليزية توحيد الإجراءات، فإنها تصبّ، في كثير من الأحيان، في مصلحة المنظمات الدولية التي تمتلك المهارات التقنية والموارد اللازمة لاستيفاء هذه المتطلبات⁽²⁹⁾. وقد أكد "ك-4" ذلك، مشيراً إلى أن الحواجز اللغوية وضعت الفاعلين المحليين في موقع غير متكافئ، حتى حين تكون معرفتهم بالاحتياجات

24 Ibid.

25 Bassam Hayek, "Water User Associations (WUA): The Story of Participative Irrigation Management in the Jordan Valley," Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) (2010), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9MG>

26 "ك-2"، مقابلة عن بعد، عمان، 2025/10/1.

27 المرجع نفسه.

28 "ك-3"، مقابلة عن بعد، الزرقاء، 2025/10/3.

29 Zina Khoury, "Local Leadership in Humanitarian Response," InterAction (September 2023), p. 20, accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9AH>

المحلية أعمق⁽³⁰⁾. ونتيجة لذلك، يصبح الوصول إلى التمويل أقرب إلى الامتثال لمتطلبات المانحين منه إلى الارتباط بتحقيق الأثر المحلي، مما يضعف جهود التوطين. وإضافة إلى ذلك، أشار "ك-4" إلى أن محدودية الموارد لدى بعض الفاعلين المحليين تجعل من الصعب عليهم منافسة المنظمات الدولية الأفضل تجهيزاً، التي تستفيد من دعم مكاتبها الرئيسية⁽³¹⁾، بل تجعلهم أحياناً أقل قدرة على المنافسة حتى مقارنةً بفاعلين محليين آخرين يعملون في محافظات مختلفة؛ إذ يحظون بفرص تمويلية أكثر بحكم تركّز التمويل في تلك المحافظات⁽³²⁾.

وعلاوة على ذلك، يمثّل الإطار التنظيمي الحكومي قيداً إضافياً على العمل المحلي؛ إذ تحدّ الإجراءات الإدارية المطوّلة ومتطلبات الموافقات من قدرة منظمات المجتمع المدني على استيعاب التمويل والتحرّك بالسرعة المطلوبة، في حين يزيد اعتمادها على التمويل الأجنبي من تقييد استقلاليتها⁽³³⁾. وتكشف هذه التحديات أن التوطين في الأردن لا يقتصر على كونه مسألة تمويل، بل ينطوي أيضاً على بعد بنيوي يتشكّل في ضوء البيئة التنظيمية الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني.

وإضافة إلى تحديات التمويل، يواجه التوطين عوائق ناتجة من محدودية الأدوار التي يشغلها الفاعلون المحليون والوطنيون داخل نظام التمويل الإنساني؛ إذ يقتصر إشراك هؤلاء الفاعلين في الأدوار الاستراتيجية، في الغالب، على جمع البيانات الميدانية والتنسيق، مع محدودية فرص مشاركتهم في عمليات صنع القرار أو تصميم البرامج⁽³⁴⁾. ويحول هذا الإقصاء دون اضطلاعهم بدور مؤثّر في تحديد الأولويات وتكييف الاستجابات بما يتلاءم مع احتياجات المجتمعات المحلية، وهو ما أكّده "ك-3"⁽³⁵⁾.

ثالثاً: التوطين من أجل التخفيف من صدمات المياه في الأردن

من أجل تجاوز هذه العوائق البنيوية والبناء على ما أظهرته المبادرات المحلية من جدوى عملية، يبرز التوطين بوصفه مساراً حاسماً للتخفيف من تصاعد صدمات المياه المرتبطة بالمناخ في الأردن. فهذه الصدمات، التي تشمل الفيضانات الوميضية والجفاف وموجات الصقيع، لم تعدّ حوادث متفرقة، بل تمثّل ضغطاً متزايداً ذا تكلفة بشرية واقتصادية مباشرة. وقد شهد الأردن بعضاً من أكثر حوادث الفيضانات قسوة في تاريخه، وفي مقدّمها فيضان معان⁽³⁶⁾ عام 1966 الذي أسفر عن نحو أكثر من 100 حالة وفاة⁽³⁷⁾، كما تؤكّد حادثة البحر

30 "ك-4"، مقابلة عن بعد، المفروق، 2025/10/3.

31 المرجع نفسه.

32 المرجع نفسه.

33 "JONAF's Observations on Bill () 2021 Jordan Associations' Law (Associations' Law Amendment Bill)," Jordan National NGOs Forum (2021), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9Baa3>

34 Ibid.

35 "ك-3".

36 كارثة طبيعية مأساوية حدثت عام 1966، حيث تسببت الأمطار الرعدية الشديدة في سيل جارف أدى إلى وفاة العشرات من سكّان المدينة وحجّاج بيت الله الحرام الذين كانوا موجودين فيها. للمزيد ينظر: "هل سمعت عن سيل معان العظيم في الأردن عام 1966؟"، رؤيا الإخباري، 2019/3/12، شوهد في 2026/4/28، في: <https://acr.ps/hBy2sIW>

37 Moayyad Shawaqfah, Fares AlMomani & Ahmed Khatatbeh, "Mapping Flash Flood Potential and Risk Level Using GIS Techniques and the Flash Flood Potential Index (FFPI) in Amman Zarqa Basin of Jordan," *Jordanian Journal of Engineering and Chemical Industries*, vol. 3, no. 3 (2020), pp. 81-90.

الميت عام 2018 استمرّار هذا الخطر⁽³⁸⁾. ويزيد من خطورة ذلك أن نحو 17.6 في المئة من أراضي المملكة تقع ضمن نطاقات شديدة التعرّض للفيضانات، بما يشمل مناطق رئيسة مثل عمّان وإربد ومعان⁽³⁹⁾. وفي المقابل، يتعمق ضغط الجفاف مع توقّع تكرار الحالات الشديدة كل ست إلى سبع سنوات، وهو ما ينعكس في انخفاض متوقع في حصة الفرد السنوية من المياه من 65 إلى 46 مترًا مكعبًا⁽⁴⁰⁾. ولا تقتصر آثار هذه الصدمات المائية على قطاع المياه، بل تمتد إلى قطاعات حيوية أخرى، ولا سيما الزراعة والصحة. وقد برز ذلك بوضوح في موجات الصقيع المدمّرة عامي 2004 و2008، التي خلّفت أضرارًا زراعية تجاوزت 9.5 ملايين دينار أردني⁽⁴¹⁾، ثم تجدد عام 2022، حين ألحقت موجات الصقيع أضرارًا بما يصل إلى 80 في المئة من المحاصيل الحقلية المفتوحة في أجزاء من وادي الأردن، بما أصاب سبل عيش المزارعين والعمال الموسمين بأثر مباشر⁽⁴²⁾.

وتسلّط استراتيجية وزارة الزراعة لإدارة الأزمات والكوارث الضوء على تحديات رئيسة تعوق الإدارة الفعّالة للجفاف وموجات الصقيع، وترتبط أساسًا بالحاجة إلى تعزيز التدابير القائمة وتطوير إجراءات أكثر متانة، وهي تحدّيات تتفاقم بفعل آثار التغير المناخي⁽⁴³⁾. ومن أبرز الإشكاليات المتكررة محدودية الموارد المالية المخصّصة لتعزيز القدرات في مجالات الإنذار المبكر والاستجابة في المناطق المعرضة للجفاف. ويتضح ذلك في مشروع الخطة الوطنية للجفاف، الذي يشير إلى غياب تمويل مخصّص لأنشطة الجاهزية والتخفيف والاستجابة، بما في ذلك أنظمة الرصد والإنذار المبكر. وبالمثل، تواجه الاستجابة لموجات الصقيع عوائق ناجمة عن محدودية الاستثمار في تقنيات الإنذار المبكر⁽⁴⁴⁾، مثل أجهزة التنبؤ بالصقيع ومحطات الرصد الجوي، فضلًا عن ضعف إيصال التنبيهات إلى المزارعين عبر الرسائل النصية القصيرة والأدوات المعتمدة على نظام تحديد المواقع GPS⁽⁴⁵⁾. وتُبرز الاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040) هذه القيود المالية أيضًا من خلال الإشارة إلى ضعف الاستثمار الرأسمالي في أنظمة المعلومات المناخية، في حين تؤكد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الحاجة إلى موازنة وطنية مخصّصة للجاهزية للكوارث والحد من مخاطرها⁽⁴⁶⁾. وبناءً عليه، تكشف هذه الأمثلة عن فجوة سياسية واضحة؛ فعلى

38 تعرّض الأردن لمنخفض جويّ أدى إلى هطول أمطار غزيرة وحدوث فيضانات في الأودية، ما تسبّب في سيول أودت بحياة 21 شخصًا من المشاركين في رحلة مدرسية في منطقة البحر الميت، إضافة إلى إصابة 43 آخرين. للمزيد ينظر: "النص الكامل لتقرير لجنة التحقق النيابية بحادثة سيول البحر الميت"، وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، 2018/11/5، شوهد في 2025/9/18، في: <https://acr.ps/hBxMvIo>؛ "ارتفاع عدد ضحايا سيول الأردن.. وإخلاء السياح في البترا"، سي إن إن بالعربية، 2018/11/9، شوهد في 2024/5/18، في: <https://acr.ps/hBxMvVZ>

39 Lubna AlMahasneh et al., "Assessment and Mapping of Flash Flood Hazard Severity in Jordan," *International Journal of River Basin Management*, vol. 21, no. 2 (2023), pp. 311-325.

40 وزارة المياه والري الأردنية، سياسة قطاع المياه لإدارة الجفاف (عمّان: 2023)، شوهد في 2026/3/15، في: <https://acr.ps/hBxMw9A>

41 Moshrik R. Hamdi, Mahmoud Abu Alaban & Mohammed Jaber, "Statistical Examination of Frost Characterization: A Case of Global Warming Impact in Jordan," *Journal of Water Resource and Protection*, vol. 3, no. 8 (2011).

42 أشرف الغزاوي، "موجة الصقيع تضرب المحاصيل الزراعية بالأغوار"، وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، 2022/1/18، شوهد في 2026/3/15، في: <https://acr.ps/hBxMwnb>

43 وزارة الزراعة الأردنية، استراتيجية وزارة الزراعة في إدارة الأزمات والكوارث الوطنية والزراعية: 2025-2016 (عمّان: 2018).

44 Drought Management Unit, Ministry of Water and Irrigation, *National Drought Action Plan of Jordan* (Amman: 2022), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9ra>

45 Ibid.

46 The Ministry of Water and Irrigation, *National Water Strategy 2023-2040* (Amman: 2023), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9Bakv>; *National Disaster Risk Reduction Strategy (2023-2030)* (Amman: The National Center for Security and Crises Management, 2023).

الرغم من إقرار الاستراتيجيات الوطنية بأهمية الجاهزية عبر أطر متعددة، فإن هذا الالتزام لا يزال في حاجة إلى ترجمة كاملة إلى دعم مالي مستدام.

ويواجه تنفيذ تدابير التخفيف من الفيضانات في الأردن أيضاً احتياجات تقنية وتنسيقية كبيرة، كما يتضح من سياسة استغلال المياه السطحية⁽⁴⁷⁾، فغالباً ما يتطلب الأمر خبرات متخصصة وموارد مالية إضافية لتطوير نماذج هيدرولوجية مفصلة، وإجراء تقييمات شاملة لمخاطر الفيضانات، وتنفيذ مسح دقيق للبنى التحتية المائية القائمة. وكما أشار "ك-9"، فإن هذه الفجوات في القدرات والموارد تحدّ، في كثير من الأحيان، من قدرة المؤسسات المحلية على تنفيذ تدابير استباقية للحد من مخاطر الفيضانات⁽⁴⁸⁾. وإضافة إلى ذلك، يتطلب إنشاء نظام فعال للإنذار المبكر والاستجابة السريعة على المستويين المحلي والإقليمي مستوى مرتفعاً من التنسيق وتواصلًا واضحاً بين الجهات والسلطات المعنية.

وقد أسهمت الزيادة في عدد المشاريع الموجهة إلى إدارة الفيضانات المفاجئة، عقب حادثة البحر الميت عام 2018، في قدر من تشتت الجهود وتداخل المسؤوليات بين مختلف الأجهزة⁽⁴⁹⁾. وقد نُبه إلى هذا تشتت المؤسسي صراحة في الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، التي تشير إلى تداخل الأدوار وغياب الوضوح في المسؤوليات بين المؤسسات المركزية والمحلية في الاستجابة للكوارث، بما في ذلك الفيضانات الوميضية⁽⁵⁰⁾. وتُضعف هذه الاختلالات التقنية والتنسيقية فاعلية تدابير الحد من الفيضانات، بما يزيد من هشاشة المجتمعات في مواجهة صدمات المياه.

واستجابةً لهذه التحديات، يقدّم التوطين إطاراً متعدد الأبعاد لتعزيز قدرة الأردن على الصمود في مواجهة صدمات المياه. ويشمل هذا الإطار جودة العلاقات بين الجهات المعنية المختلفة والمشاركة والتمويل والتنسيق وبناء القدرات والظهور ومواءمة السياسات⁽⁵¹⁾، وينقل المجتمعات المحلية من موقع الضحية السلبية إلى موقع الفاعل الاستباقي، بما يضمن حلولاً أكثر استجابة واستدامة. ويسهم التمويل في تجاوز نقص الموارد المالية المخصصة، ومعالجة غياب الموازنات المخصصة لأنظمة الإنذار المبكر، والاستعداد للجفاف، والاستجابة لموجات الصقيع، ما يمكن الفاعلين المحليين من تصميم تدابير أفضل للتعامل مع صدمات المياه وتنفيذها. وتعزّز جودة العلاقات الثقة والتعاون بين المؤسسات الوطنية والحكومات المحلية والبلديات والمجتمعات، بما يقلّل من تشتت المؤسسي وتداخل المسؤوليات. وتضمن المشاركة انخراط المجتمعات المحلية والفاعلين على المستوى الوطني، بما في ذلك البلديات، على نحو فعال في صياغة قرارات إدارة المياه والجاهزية للكوارث، ما يؤدي إلى حلول أكثر ملاءمة للسياق وتحظى بدعم أوسع. ويعالج التنسيق الفجوات الحالية في وضوح الأدوار من خلال جمع الفاعلين

47 The Ministry of Water and Irrigation, *Water Sector Policy for Surface Water Utilization* (Amman: 2023).

48 "ك-9"، مقابلة عن بعد، عمان، 2025/5/10.

49 Markus Rauchecker, Katja Brinkmann & Ahmad Awad, "Structural Challenges for Flash Flood Management in Jordan," Institute for Social-Ecological Research (2024), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9V1>

50 Ibid.

51 K. Van Brabant & S. Patel, "Localisation in Practice: Emerging Indicators and Practical Recommendations," UNDRR, 10/8/2018, accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9FE>

المحليين والمنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية في عمليات تخطيط وصنع قرار مشتركة، ما يتيح استجابة أسرع وموحدة إلى حد بعيد خلال الظواهر المناخية المتطرفة. ويسهم بناء القدرات في تعزيز الإمكانات التقنية والمالية لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المحلي لإدارة التمويل وتنفيذ الحلول، إلى جانب دعم المؤسسات الحكومية لتعزيز خبراتها التقنية وتخطيطها الاستراتيجي للتخفيف من صدمات المياه. وتضمن مواءمة السياسات إدماج التوطن ضمن أطر الحد من مخاطر الكوارث، مما يفرض وضوحاً مؤسسياً ويؤمن دعماً مالياً وتقنياً طويل الأمد لجهود التخفيف من صدمات المياه التي تقودها الجهات المحلية.

وعلى الرغم من الإمكانات التي ينطوي عليها التوطن، فإنه يثير أيضاً مخاوف جوهرية تتعلق بكيفية تصوّره وتطبيقه عملياً. فعلى سبيل المثال، وبما أن التوطن يدعو إلى توجيه التمويل إلى المستويين المحلي والمجتمعي، فقد يؤدي ذلك إلى إيجاد توتر ومنافسة داخل نظام تعاني موارده أصلاً الندرة⁽⁵²⁾. وقد يفاقم كذلك مخاطر الفساد والمحسوبية داخل البنى المحلية، بما قد يعرقل جهود الاستجابة الإنسانية. وفي هذا السياق، قد يُستخدم التوطن، في بعض الحالات، على نحو يضّر بالمجتمعات والتنمية المحلية بدلاً من دعمها. ومن دون آليات مساءلة فعالة، قد يفتح التمويل الموطن المجال لصراعات النفوذ، واستحواذ النخب، وتغليب المصالح الخاصة على أولويات المجتمعات.

وإضافة إلى ذلك، عندما يُمنح الفاعلون المحليون دوراً محورياً في التنفيذ وإدارة التمويل، غالباً ما يتحملون العبء الإداري الأكبر نتيجة متطلبات الامتثال والتدقيق المفروضة من الجهات المانحة⁽⁵³⁾. وينتج من ذلك نقل جزء كبير من المخاطر التشغيلية من الفاعلين الدوليين إلى المحليين، ما قد يُبرز فجوات في القدرات أو يعزز التصورات حول محدودية قدرة بعض المنظمات المحلية على إدارة هذه المسؤوليات. ويُعد استمرار عدم ثقة بعض المنظمات الدولية بقدرات الفاعلين المحليين، إلى جانب محدودية استعدادها لتقاسم المخاطر، من العوامل الرئيسة التي تغذي هذه الدينامية؛ إذ تميل هذه المنظمات إلى نقل جزء من المخاطر إلى الشركاء المحليين بدلاً من تقاسمها معهم.

ويعكس ذلك فجوةً بنيويةً أوسع، ففي حين يدعو خطاب التوطن إلى تعزيز القيادة المحلية، لم تواكب الثقة والموارد هذا الطموح بالوتيرة نفسها. ويُسهم هذا الشك في إعادة إنتاج اختلالات القوة ذاتها التي يسعى التوطن إلى معالجتها، مما يشير إلى أن تحقيق توطن ذي معنى لا يتطلب تحويلات في التمويل فحسب، بل يستلزم أيضاً تغييرات بنيوية وثقافية على مستوى المؤسسات.

وأخيراً، يتطلب المضي قدماً مقارنة تعاونية تنخرط من خلالها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المانحون والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، في معالجة التحديات المرتبطة بالتوطن عبر أبعاده المختلفة. ويُعدّ تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكل فئة من أصحاب المصلحة شرطاً أساسياً لدفع جهود التوطن قدماً وتعزيز الاستجابات للأزمات المرتبطة بالمياه.

52 Kristina Roepstorff, "A Call for Critical Reflection on the Localisation Agenda in Humanitarian Action," *Third World Quarterly*, vol. 41, no. 2 (2019), pp. 284-301.

53 Dirk-Jan Koch & Axel Rooden, "Understanding and Addressing the Unintended Effects of Aid Localisation," *Development in Practice*, vol. 34, no. 3 (2024), pp. 351-363.

رابعاً: إطار متعدد المستويات للتوطين للتخفيف من صدمات المياه في الأردن

تقترح هذه الورقة إطاراً متعدد المستويات لتفعيل العمل المحلي القائم على القيادة الوطنية وتعزيزه لدعم فكرة التوطين ضمن نظام الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الأردن. ويقوم على ثلاثة مستويات مترابطة: 1. بين المانحين الدوليين والمؤسسات الحكومية، 2. بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، 3. بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ويعكس كل مستوى مجموعة متميزة من العلاقات ومسارات العمل التي قد يتحقق من خلالها التوطين ويتعزز أثره في الاستجابة لصدمة المياه.

1. من المانحين الدوليين إلى المؤسسات الحكومية

على هذا المستوى، يتحقق التوطين عندما يوجّه المانحون الدوليون الموارد المالية والدعم الفني عبر الأنظمة الوطنية، بدلاً من تجاوزها. وينصبّ التركيز على تمكين المؤسسات الحكومية من تصميم التدخلات وتحديد أولوياتها وتنفيذها استناداً إلى تقيّماتها الاستراتيجية وأولوياتها الوطنية، مع تعزيز قدراتها المؤسسية والتقنية على التنسيق مع الفاعلين المحليين. ويسهم بناء هذه القدرات في ردم الفجوة بين أولويات المانحين والاستراتيجيات الحكومية المستندة إلى الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المتأثرة بصدمة المياه.

يتشكّل هذا المسار، في الأردن، في واقع بنية مساعدات مركزية قوية تضع الوزارات وهيئات التنسيق الوطنية في صميم نظام الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وفي هذا السياق، يتحقق التوطين من خلال هياكل حكومية تؤدي دور الوسيط الذي تقوده الدولة، وتنسق بين المانحين الدوليين والفاعلين المحليين. وكما أشار "ك-13"، تمكّن هذه العملية الوزارات من مواءمة أولويات المانحين مع الأطر الوطنية، بما يضمن اتساق التدخلات مع الإجراءات المعتمدة ودورات التخطيط الحكومية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستجابة للأولويات والاحتياجات المحلية⁽⁵⁴⁾.

وتؤدي الوزارات وهيئات التنسيق الوطنية دوراً محورياً في تحديد بنية الاستجابة لصدمة المياه ونطاقها، بما في ذلك وزارة المياه والري ولجنة إدارة الجفاف الوطنية التابعة لها، ووزارة الزراعة، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. ويتطلّب تعزيز التوطين على هذا المستوى بناء شراكات مؤسسية قوية قائمة على الثقة بين المانحين والمؤسسات الحكومية، بما يضمن التصميم المشترك لقنوات التمويل والمساعدة الفنية والتوجيهات السياسية على نحو يعكس في آنٍ واحد الاستراتيجيات الوطنية والواقع المحلي.

تتوافق الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع أولويات إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث؛ إذ تُبرز أهمية حوكمة المخاطر اللامركزية وتعزيز مشاركة السلطات المحلية. ومع ذلك، يظل قطاع المياه في الأردن شديد المركزية تحت إشراف وزارة المياه والري⁽⁵⁵⁾، التي تتولى مسؤوليات التخطيط والتنظيم وتقديم الخدمات، ما يترك للبلديات أدواراً محدودة في تطوير المشاريع وتنفيذها. ويقيّد هذا النهج المركزي مرونة

54 "ك-13"، مقابلة عن بعد، عمان، 2025/10/10.

55 "Water Governance in Jordan: Overcoming the Challenges to Private Sector Participation," *OECD Studies on Water*, Organisation for Economic Co-operation and Development (2014), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9X8>

أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ إذ تبقى هذه الأنشطة مرتبطة بموازنات الوزارات، كما يحد من قدرة الفاعلين المحليين على الاستجابة بفاعلية لصدمات المياه.

ومع ذلك، يمكن تعزيز التوطين على هذا المستوى من خلال نماذج تفويضية تحافظ على الإشراف الوطني مع توسيع وصول الجهات المحلية إلى الموارد. فعلى سبيل المثال، يسهم إدخال مكونات محلية مخصصة ضمن البرامج الوطنية، أو إنشاء صناديق طوارئ معتمدة مسبقاً على مستوى المحافظات، في ردم الفجوة بين أهداف الأطر الوطنية والواقع المؤسسي على المستوى المحلي.

ويُمثل صندوق المخاطر الزراعية، الذي تديره وزارة الزراعة مركزياً لتعويض المزارعين المتضررين من الفيضانات والجفاف وموجات الصقيع، مثالاً على التوطين عبر آليات مالية وطنية⁽⁵⁶⁾. فعلى الرغم من قيادته الحكومية، فإن إطاره القانوني يتيح تلقياً مساهمات المانحين الدوليين بعد موافقة مجلس الوزراء، ما يوفر قناة رسمية لمواءمة الدعم الدولي مع الأولويات الوطنية في إدارة صدمات المياه. ويمكن أن يساهم المانحون المنخرون في هذا الصندوق في تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على الوصول إلى المستويات المحلية والإقليمية، مع تشجيع إشراك الفاعلين المحليين في أدوار التحقق أو التواصل المجتمعي، بما يعزز تجذير التدخلات في المجتمع المحلي.

ويعكس هذا النموذج أحد أشكال التوطين على المستوى الأول بين المانحين والمؤسسات الحكومية، حيث يُوجّه التمويل الخارجي عبر المؤسسات الوطنية، ما يمكن الحكومات من قيادة عملية تخصيص الموارد المالية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المواءمة مع الاحتياجات المحلية، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وبناء القدرات اللازمة لإدارة آليات الاستجابة ورصدها بشفافية.

تُحدّد مسودة الخطة الوطنية للجفاف بنيةً مؤسسيةً للاستجابة للجفاف⁽⁵⁷⁾، تتولى ضمنها اللجنة الوطنية لإدارة الجفاف قيادة التنسيق الفني والاستراتيجي، في حين يؤدي المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات دوراً محورياً في تصعيد الاستجابة بحسب مستويات الشدة. ومع أن هذه البنية توفر أساساً مؤسسياً قوياً، فإن قدرتها على الاستجابة لحالات الجفاف المحلية المتوسطة والشديدة، ولا سيما في المناطق الريفية، يمكن تعزيزها من خلال مقاربات توطين تدمج دعماً مالياً مرناً ورؤى مستمدة من المستوى المجتمعي. وفي هذا السياق، يمكن أن يعزّز انخراط المانحين في دعم تشغيل نظام الاستجابة الوطني للجفاف، عبر تمويل مرّن يتماشى مع مستويات المخاطر الموسمية والتقييمات الإقليمية، قدرة المؤسسات الوطنية على تنسيق تدخلات في الوقت المناسب وملائمة للسياقات المحلية. ويبرز ذلك أحد أشكال التوطين على مستوى العلاقة بين المانحين والمؤسسات الحكومية، حيث يساهم التمويل المرّن في تعزيز أنظمة التنسيق الوطنية وتشغيلها، وجعلها أكثر قدرة على التكيف مع واقع الجفاف المحلي، مع دعم بناء القدرات المؤسسية لكل من اللجنة الوطنية لإدارة الجفاف والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات لترجمة الاستراتيجيات الوطنية إلى استجابات تشغيلية.

وعلى النقيض، يتجسد هذا النهج من التوطين على نحو أكثر وضوحاً في سياق إدارة الفيضانات. فعلى سبيل المثال، تشير سياسة استغلال المياه السطحية لعام 2023 إلى مخاطر الفيضانات، وتدعو إلى تطوير خرائط

56 "قانون صندوق التكافل للحد من المخاطر الزراعية رقم 5 لسنة 2025"، الجريدة الرسمية، العدد 5991، 2025/4/30.

57 المرجع نفسه.

المخاطر وإجراء تقييمات البنية التحتية⁽⁵⁸⁾. واستجابةً لذلك، مؤلت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation, SDC برنامج الخرائط الوطنية للفيضانات National Flood Mapping Programme, NFMP بالشراكة مع المؤسسات الوطنية، ولا سيما المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. وقد نُفذ المشروع في منطقة تجريبية في جنوب الأردن، كما أشار "ك-5"⁽⁵⁹⁾. وأسهمت الخرائط الناتجة في تحديد المناطق المعرضة للفيضانات ودمجتها ضمن نظام الإنذار المبكر، ما عزز مستوى الجاهزية لمواجهة الفيضانات المفاجئة.

وإضافة إلى ذلك، نُفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat دراسة لتقييم مخاطر الفيضانات ورسم خرائط الأخطار في وسط عمان بالشراكة مع أمانة عمان الكبرى⁽⁶⁰⁾. وقد أشار "ك-11" إلى أن هذه الدراسة أفضت إلى إنتاج خرائط أخطار محلية وإطلاق مشاورات مجتمعية أسهمت في تحديد حزمة من التدخلات التجريبية ذات الأولوية، شملت تحسينات في أنظمة التصريف، وبنية تحتية ضيقة النطاق، وتدابير مجتمعية للحد من المخاطر⁽⁶¹⁾. وكما في مثال برنامج الخرائط الوطنية للفيضانات، حوّلت هذه المبادرة تمويل المانحين والدعم الفني إلى أدوات عملية، من خلال تطوير خرائط للمناطق المعرضة للفيضانات، وتعزيز قدرات البلديات، وإدماج النتائج في إجراءات تطبيقية للإنذار المبكر والتخطيط الحضري. وتُظهر هذه الأمثلة كيف يمكن أن يدعم توطين العلاقة بين المانحين والمؤسسات الحكومية التخفيف من صدمات المياه عبر معالجة فجوات السياسات باستثمارات مالية وفنية موجهة، مع تعزيز التنسيق المؤسسي وبناء القدرات وتحسين قابلية تطبيق السياسات على المستوى المحلي. وتوضح أيضًا كيف يمكنه أن يعمل بفاعلية ضمن إطار شراكة مؤسسية متوائمة يربط التمويل الدولي بالأولويات الوطنية والاحتياجات المحلية. وفي حين تظل الاستراتيجيات الرسمية المتعلقة بموجات الصقيع محدودة، تشير التجارب السابقة إلى وجود فرص لتعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية والفاعلين المحليين. فعندما يُوجّه تمويل المانحين عبر المؤسسات الحكومية ضمن معايير مرنة، يمكن أن يدعم استجابات أكثر تخصيصًا للسياقات المحلية، ولا سيما عندما يقترن بتنبؤات إقليمية وبيانات دقيقة عن الهشاشة على المستوى المحلي. ويعكس ذلك قدرة التوطين على ردم الفجوة بين الأولويات الوطنية والواقع المعيش على الأرض.

ومع ذلك، يواجه التوطين على هذا المستوى عددًا من التحديات العملية. فكثيرًا ما يتشكل انخراط المانحين ضمن أولويات محددة سلفًا وأطر تمويل صارمة، ما يحدّ من المرونة المطلوبة للتكيف مع السياقات الوطنية والمحلية، كما أشار إلى ذلك "ك-4"⁽⁶²⁾. وفي بعض الحالات، يسهم ضعف الشفافية ومحدودية التنسيق بين الوزارات في تقييد مستوى الثقة والمواءمة بين المانحين والمؤسسات الحكومية. وبناءً عليه، يعدّ تعزيز آليات المساءلة والمسؤولية، وتطوير منصات تنسيق للمانحين تعطي الأولوية لبناء القدرات المؤسسية بالتوازي مع الدعم المالي، عنصرين أساسيين لضمان استدامة جهود التوطين على هذا المستوى.

58 المرجع نفسه.

59 "ك-5"، مقابلة عن بعد، العقبة، 2025/20/5.

60 Ihsan Adnan, "UN-Habitat Jordan Launched Flood Risk Assessment and Hazard Mapping Study for Downtown Amman and Salt," United Nations Jordan, 24/2/2021, accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9q7>

61 "ك-11"، مقابلة عن بعد، عمان، 2025/10/10.

62 "ك-4".

2. من المؤسسات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني

على الرغم من أن قطاع المياه في الأردن ذو طابع مركزي⁽⁶³⁾، فإن ثمة توجّهاً سياسيّاً متنامياً نحو اللامركزية بوصفها أداةً لتعزيز التوطين. وعلى هذا المستوى، يتحقق التوطين عندما تتعاون المؤسسات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية لترجمة الأولويات الوطنية إلى عملٍ مُوطّن على المستوى المحلي. ومن خلال تمكين منظمات المجتمع المدني من قيادة المبادرات المجتمعية، ودعم البلديات لتنفيذ تدخلات لامركزية، تسهم المؤسسات الحكومية في ردم الفجوة بين الأطر الوطنية والواقع الميداني. وعندما تنخرط منظمات المجتمع المدني في التخطيط المحلي، وبناء القدرات، وتنشيط المجتمعات، وتيسير الوصول إلى التمويل المحلي طوال دورة حياة المشروع، فإنها تصبح شريكاً محورياً في دفع اللامركزية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وهو ما أكدّه أيضاً "ك-8"⁽⁶⁴⁾. ويُبرز الدليل الإرشادي الأخير للتوطين في الأردن هذا التوجه، مؤكداً أهمية اللامركزية في تمكين السلطات المحلية وفاعلي المجتمع المدني من الاضطلاع بدور قيادي في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها بفاعلية.

وعلى الصعيد التقني، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في التعامل مع معلومات الإنذار المبكر، والمساهمة في رسم خرائط الأخطار على المستوى المحلي، ودعم التدابير المجتمعية مثل الممارسات الزراعية القادرة على الصمود أمام الجفاف أو خطط الجاهزية لمواجهة الفيضانات. وتؤدي المؤسسات الحكومية، مثل وزارة المياه والري، ووزارة الزراعة، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، دوراً تمكينياً أساسياً في السياق من خلال توفير التدريب، وتيسير الوصول إلى البيانات، وضمان إدماج منظمات المجتمع المدني ضمن عمليات التخطيط الرسمية.

أما على الصعيد المالي، فيعتمد التوطين على القدرة على إدارة الموارد المالية بشفافية، وتنفيذ تدخلات موجهة على الأرض. ولذلك، يُعدّ بناء القدرات المالية عنصراً حاسماً لضمان تنفيذ التوطين بفاعلية وتعزيز المساءلة المالية بما يدعم العمل اللامركزي. ويمكن تحقيق ذلك عبر نماذج وسيطة، مثل آليات المنح الفرعية المحلية أو القروض التي تُدار ضمن الأطر الوطنية، بما يسهم في ربط التمويل المركزي بالاستجابة المحلية.

ويبرز مثال عملي على التوطين التشغيلي في تجربة جمعيات مستخدمي المياه في وادي الأردن. فبإشراف سلطة وادي الأردن، تمكّن هذه الجمعيات المزارعين من إدارة توزيع المياه على نحو تعاوني، بما يترجم السياسات الوطنية إلى ممارسات محلية تستجيب للاحتياجات الفعلية. ويظهر هذا النموذج أن تفويض الصلاحيات والتنسيق المستمر وتقاسم المسؤوليات بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني عوامل تعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات على المستوى المحلي.

وفي هذا السياق، يتطلّب التوطين على هذا المستوى تواصلًا مستمرًا ومنهجيًا. ونظرًا إلى أن توقيت صدمات المياه وحدّتها قد يتغيران بسرعة، فإن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تكون في موقع يمكنها من رصد المشكلات الناشئة قبل الفاعلين الوطنيين. ويتيح إدماج قنوات اتصال ثنائية الاتجاه في العمليات الروتينية للمؤسسات الحكومية تعديل أشكال الدعم بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية المتغيرة. ويُعدّ ذلك أحد المبادئ الأساسية في المنصة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، التي تأخذ في الاعتبار آلية منظمة للتنسيق وتبادل الإرشاد بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

63 المرجع نفسه.

64 "ك-8"، مقابلة عن بعد، عمّان، 2025/10/7.

غير أن بعض مخرجات منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية، الذي أقيم في الأردن بشأن تعديل قانون الجمعيات، تُبرز عددًا من العوائق أمام التوطين⁽⁶⁵⁾. فقد أشار "ك-3" و"ك-4" إلى أن الإجراءات الإدارية المطوّلة ومتطلبات الموافقات تحدّان من مرونة منظمات المجتمع المدني في استيعاب التمويل والتحرك بسرعة، في حين أن اعتمادها على التمويل الأجنبي يقيد استقلاليتها إلى حد أبعد⁽⁶⁶⁾. وتكشف هذه التحديات أن التوطين في الأردن ليس ماليًا فحسب، بل هو بنيوي أيضًا؛ إذ يتشكّل بفعل البيئة التنظيمية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني. ولتعزيز دور المؤسسات الحكومية بوصفها قناة فعّالة للتوطين، ينبغي للأطر القائمة أن تيسّر إجراءات الموافقة، وتوضّح أطر الشراكة، وتوفّر بناء قدرات تقنية ومالية. ومن خلال تيسير انخراط أكثر مباشرة بين منظمات المجتمع المدني والمناخين، يمكن أن تنتقل المؤسسات الحكومية من دور المنظم إلى دور الممكن للعمل المُوطن، بما يعزز المساءلة مع الحفاظ على الإشراف الوطني.

3. من منظمات المجتمع المدني إلى المجتمع المحلي

على مستوى انتقال العمل من منظمات المجتمع المدني إلى المجتمع، تعمل منظمات المجتمع المدني بوصفها قنوات مالية ومنفّذين محليين في آنٍ واحد؛ فهي تترجم التمويل العالي المستوى، الذي يُمرّر من المانحين عبر المؤسسات الحكومية، إلى تدخلات ملائمة ثقافيًا ومملوكة مجتمعيًا. وعندما تُتاح لمنظمات المجتمع المدني تمويلات مرنة ومباشرة، فإنها تكون قادرة على قيادة مبادرات الحد من صدمات المياه وإدارتها. وتشمل هذه المبادرات إعداد خطط للجاهزية بالتنسيق مع البلديات، وتدريب المجتمعات على الاستجابة الأولى في حالات الفيضانات والجفاف، وإجراء رسم خرائط تشاركي للمخاطر، وإنشاء أنظمة رصد مجتمعية للأخطار المرتبطة بالمياه. وقد ذكر "ك-12" أن منظمات المجتمع المدني عملت في المناطق المعرضة للجفاف، مثل المفرق، مع الأسر لتبني ممارسات زراعية أكثر استدامة تتكيف مع قيود المياه المحلية⁽⁶⁷⁾. وفي الكرك، أشار "ك-6" إلى كيفية تيسير المنظمات المجتمعية إدخال أنظمة حصاد مياه الأمطار، بما يدعم المجتمعات في إدارة الموارد المائية المحدودة على نحو أكثر فاعلية⁽⁶⁸⁾. وعلى النقيض، في المناطق المتأثرة بالفيضانات المفاجئة مثل معان، شدّد "ك-7" على أن منظمات المجتمع المدني شاركت في تصميم تدخلات الجاهزية مع المجتمعات المحلية، ودعت إلى تحسينات هيكلية على مستوى السياسات مع السلطات المحلية⁽⁶⁹⁾. وتُبرز هذه الأمثلة أن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن توطّن الاستراتيجيات الأوسع عبر تحويل التمويل المؤسسي إلى عمل تفصيلي مستند إلى المجتمع، ويعكس الأولويات والاحتياجات المحلية، وهو ما دعمه أيضًا "ك-10"⁽⁷⁰⁾.

وإضافةً إلى تقديم الخدمات، تؤدي منظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا في الحوكمة من خلال إنشاء آليات مساءلة ومنصات تشاركية تمكّن المجتمعات من التأثير في كيفية تخصيص موارد الجاهزية واستخدامها. ويُسهّم هذا النهج الشامل والتشاركي في تحقيق مواءمة أوثق بين الدعم المالي والأولويات المحلية، ويعزز في

65 المرجع نفسه.

66 "ك-3"، "ك-4".

67 "ك-12"، مقابلة عن بعد، المفرق، 2025/10/10.

68 "ك-6"، مقابلة عن بعد، الكرك، 2025/10/5.

69 "ك-7"، مقابلة عن بعد، معان، 2025/10/7.

70 "ك-10"، مقابلة عن بعد، معان، 2025/10/9.

الوقت نفسه ملكية المجتمع لعمليات التخطيط والتنفيذ. وكلما عمقت منظمات المجتمع المدني انخراطها في المجتمعات المحلية، وأثبتت التزامها بالمساءلة والشفافية والاستجابة الفعالة، ترسخت الثقة بها، ليس لدى المجتمعات المستهدفة فحسب، بل كذلك لدى المانحين والمؤسسات الحكومية. وهذه الثقة، التي تتراكم عبر عمل تشاركي منتظم ومتسق، تعزز مكانة هذه المنظمات بوصفها شريكاً موثوقاً في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. ومع مرور الوقت، تتحول هذه الصديقة إلى سند عملي ومؤسسي للحجة الداعية إلى توجيه التمويل وإدارته مباشرة على المستوى المحلي، بما يرسخ الأساس لاستجابات أكثر حساسية للاحتياجات، وأكثر إنصافاً في التوزيع، وأكثر استدامة في الأثر.

وتتطلع منظمات المجتمع المدني أيضاً بدور الواجهة الحاسمة بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات، بما يضمن أن الاستجابات لصدمات المياه لا تُقدّم على المستوى المحلي فحسب، بل تُشكّل أيضاً بواسطة من يختبرون آثارها مباشرة. ففي المناطق الريفية المعرضة للجفاف، على سبيل المثال، يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني في ضمان عكس خطط الجاهزية لأنماط شح المياه الموسمية والإنتاج الزراعي، كما ذكر ذلك "ك-9"⁽⁷¹⁾. وفي المناطق الحضرية المعرضة للفيضانات، تعمل مع المجتمعات للدعوة إلى تحسين البنى التحتية لتصريف المياه وأنظمة الإنذار المبكر المتكيفة مع البيئات ذات الكثافة السكانية العالية. ويسمح هذا الانخراط المستدام الثنائي الاتجاه بأن يغذي الملاحظات المحلية للعمل الوطني، بما يتيح حلقة تغذية راجعة تكيفية بين المجتمعات والمؤسسات. ومع مرور الوقت، لا يعزز ذلك جهود الاستجابة فحسب، بل أيضاً البيئة السياسية نفسها، ما يجدر الصمود في الممارسة والتخطيط.

تُظهر المستويات الثلاثة لهذا الإطار أن كل صاحب مصلحة يسهم في تعزيز قدرة الأردن على الصمود: يوفر المانحون التمويل التأسيسي، وتؤدي المؤسسات الحكومية دوراً تمكينياً، في حين تتولى منظمات المجتمع المدني تنفيذ التدخلات وتعزيز الملكية المحلية. غير أن فاعلية هذا الهيكل مقيدة حالياً بعوامل، مثل صرامة المانحين وفجوات التنسيق ومحدودية القدرات. وبناءً عليه، يتجاوز التوطين إعادة تخصيص التمويل؛ فهو مقارنة حوكمية تتطلب من أصحاب المصلحة إعادة هيكلة التمويل والتنسيق والمساءلة على نحو مشترك لتحقيق استجابات أسرع وأكثر فاعلية.

خامساً: التوصيات

1. من المانحين الدوليين إلى المؤسسات الحكومية

تقتضي الاستجابة الفاعلة لصدمات المياه، خصوصاً في البيئات الهشة، أن يعيد المانحون توجيه مقارباتهم التمويلية تدريجياً نحو صيغ أكثر مرونة واستقراراً وقابلية للتنبؤ، بحيث لا تبقى تدخلاتهم منفصلة عن الجهود الوطنية، بل تصبح رافعة داعمة لها ومكملة لمسارها. ويمكن تحقيق ذلك من داخل الأطر المؤسسية القائمة للمانحين أنفسهم، عبر اعتماد نوافذ متعددة السنوات أو تفعيل نماذج تمويل مُجمّعة، بما يضمن اتساق التمويل الخارجي مع الاستراتيجيات الوطنية الأردنية بدلاً من تشتيته في مسارات متوازية. ويكتسب هذا التوجه سنداً مؤسسياً واضحاً في الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، التي تؤكد مبدأ التمويل

المستدام، وتحمل وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي مسؤولية ضمان إدماج برامج الوقاية والتخفيف والجاهزية، عبر مختلف الوزارات والدوائر، ضمن خطط التنمية الوطنية والموازنات السنوية.

ويمكن أن يبدأ التنفيذ تدريجيًا عبر تجريب هذا النهج في وزارات مختارة لتقييم فاعليته، وتحديد الدروس المستفادة، وتنقيح الآلية بما يسمح بتكرارها عبر وزارات أخرى. ولتعزيز الجوانب العملية، فإن مواءمة نوافذ تمويل المانحين مع دورة إعداد الموازنة الوطنية في الأردن كفيلة بتحسين التنسيق وتقليل الازدواجية.

وبالتوازي مع ذلك، ينبغي للمانحين الدوليين ونظرائهم الوطنيين أن يستثمروا على نحو استراتيجي في تعزيز القدرات المؤسسية والتكيفية على مستوى المؤسسات الحكومية. وقبل توسيع نماذج التمويل المتعددة السنوات أو التمويل المُجمَّع، يمكن إجراء تقييم للقدرات المؤسسية لتحديد التحسينات المحتملة في الإدارة المالية وإعداد التقارير والتنسيق لرفع القدرة الاستيعابية. ويمكن أن يسهل التعامل المبكر مع هذه الفجوات، التي جرى تحديدها عن طريق التقييم، تكاملاً أكثر سلاسة، ويعزز قدرة المؤسسات الحكومية على التنسيق عبر قطاعات مثل المياه والزراعة والبيئة والتخطيط، وتحسين استخدام البيانات الموطنة لاتخاذ قرارات مستنيرة، بما في ذلك النمذجة الهيدرولوجية وأنظمة الإنذار المبكر والرصد المعتمد على نظم المعلومات الجغرافية GIS، وتصميم سياسات مرنة يمكنها توفُّع صدمات المياه الناشئة والاستجابة لها.

ويضمن تخصيص الموارد المالية لبناء القدرات أن تسهم المساعدات الخارجية في تعزيز الأنظمة المحلية بدلاً من أن تحل محلها. ويتوقف نجاح هذا النهج على جهد متبادل، يتمثل في اعتماد المانحين آليات مرنة لتقاسم المخاطر، وإظهار المؤسسات الحكومية الشفافية والقدرة الاستيعابية والمساءلة في إدارة هذا التمويل.

2. من المؤسسات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني

يُعدّ تفعيل دور المؤسسات الحكومية، مثل البلديات، عنصراً أساسياً في تعزيز التوطين من خلال تقوية القدرات المحلية واستدامة الانخراط المجتمعي، بما يعزّز دور منظمات المجتمع المدني إلى حد أبعد في الاستجابة لصدّات المياه. ويُستحسن أن تعمل المؤسسات الحكومية على إضفاء طابع رسمي على شراكاتها التشغيلية مع منظمات المجتمع المدني وتعزيزها، ليس فقط اعترافاً بدورها، بل باعتبار ذلك مقاربة استراتيجية للتوطين تعزز القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. ولضمان الجدوى، يمكن تجريب هذا النهج في محافظات مختارة لتقييم سرعة الاستجابة واستخدام الموارد وكفاءة التنسيق، قبل تعميمه على نطاق أوسع. ويمكن أن تسهم الدروس المستفادة من هذه التجارب، لاحقاً، في بلورة إطار شراكة موحّد قابل للتكرار في مناطق أخرى.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات الوطنية كثيراً ما تشير إلى حملات التوعية، فإنها لا تحدّد أدواراً عملية ملموسة لمنظمات المجتمع المدني ضمن بروتوكولات الطوارئ، ولا ترصد موارد تنفيذ هذه الأدوار. ولتجاوز هذا القصور، يمكن أن تكفل مؤسسات، مثل وزارة المياه والري ووزارة الزراعة والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، تحويل الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بصدّات المياه إلى استجابات راسخة وملائمة للسياق المحلي، عبر تزويد منظمات المجتمع المدني بالأدوات التقنية اللازمة لتفسير بيانات الإنذار المبكر، والمساهمة في رسم خرائط الأخطار، وتنفيذ تدابير الجاهزية الموسمية. ويمكن أيضاً إدماج ممارسات بناء القدرات، على نحو صريح، ضمن الموازنات الوزارية السنوية، لضمان استدامة الشراكات مالياً، بدلاً من إبقائها رهينة تمويل المانحين القائم على المشاريع.

وإضافةً إلى ذلك، يعتمد التوطن على قدرة منظمات المجتمع المدني على إدارة الموارد بكفاءة وفعالية. ويمكن أن تعزز آليات مالية وسيطة، مثل المنح الفرعية المدارة محلياً، هذه القدرة على الاستجابة مع الحفاظ على الإشراف. وفي الوقت نفسه، يُعدّ تبسيط الإجراءات الإدارية وتوحيد متطلبات الموافقة أمراً ضرورياً لتمكين منظمات المجتمع المدني من العمل بمرونة من دون الإخلال بالمساءلة. ويمكن كذلك أن يسهم التحول التدريجي في دور المؤسسات الحكومية، من دور تنظيمي إلى دور تمكيني في تعزيز التنسيق، وتشجيع الابتكار، وضمان تفعيل الطرفين للتوطن ضمن هيكل الحوكمة القائم في الأردن.

غير أن قابلية تطبيق هذا النهج تعتمد على قدرة المؤسسات الحكومية على الحفاظ على الإشراف مع تبسيط أطر الشراكة. ويمكن أن يسهم تحسين قنوات التواصل وأدوات التخطيط المشتركة والجداول الزمنية المتوقعة للموافقات في تحقيق التوازن بين المرونة والمساءلة، بما يتيح انتقال التوطن من مبدأ نظري إلى ممارسة عملية.

3. من منظمات المجتمع المدني إلى المجتمع المحلي

تتمتع منظمات المجتمع المدني بموقع فريد يتيح لها تيسير التوطن، من خلال عملها وسيطاً بين الأطر المؤسسية والمجتمع المحلي. ولتحقيق ذلك بفاعلية، ينبغي لها أن تعطي مبادرات بناء القدرات المتجذرة في السياقات المحلية الأولوية، مثل تدريب أفراد المجتمع والمتطوعين على بروتوكولات خاصة بالمناطق للاستجابة للجفاف أو للإخلاء في حالات الفيضانات. وقد يسهم تحديد "ضباط ارتباط للصمود" في كل مجتمع في ضمان استدامة المبادرات بين دورات المشاريع، ولا سيما في الحالات التي يتقلب فيها حضور منظمات المجتمع المدني.

ويجب أيضاً أن تتسم عملية تحديد المخاطر بالطابع التشاركي. فمن خلال التطوير المشترك لاستراتيجيات الجاهزية المحلية عبر المشاورات وورش العمل، وإدماج المعارف المحلية، مثل التنبؤات الموسمية أو تقنيات حصاد المياه، تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تضمن سلامة خطط إدارة المخاطر من الناحية التقنية وتحظى بثقة المجتمع المحلي. ويسهم توثيق المبادرات التي تقودها المجتمعات ومشاركتها مع البلديات في مواءمة الإجراءات القاعدية مع التخطيط الرسمي للطوارئ، ويسرّ التعلم المؤسسي.

وينبغي إدماج قنوات الاتصال في العمليات اليومية، عبر إنشاء هياكل واضحة وثنائية الاتجاه تعزز نشر الإنذارات المبكرة، وتدعم ملكية المجتمع، وتمكّن من التعبئة السريعة. ويعزز اعتماد بطاقات تقييم مجتمعية أو جلسات مراجعة تشاركية بعد كل حدث لصدمات المياه تقييم التدابير التحضيرية الناجحة، وتحديد مواطن القصور، بما يضمن التعلم المستمر. ومن الضروري أيضاً إيصال رسالة واضحة إلى المجتمعات المحلية مؤداها أن دورها في التخفيف من صدمات المياه أساسي، وتشجيعها على تحمّل ملكية مبادرات التخفيف التي تطورها بنفسها، نظراً إلى أن هذه الصدمات تمس مباشرة حياتها وسبل عيشها ومستقبل مجتمعاتها.

ويُعدّ توطين التمويل بالغ الأهمية بالقدر نفسه. لذلك ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تخصص الموارد مباشرة للمبادرات التي تقودها المجتمعات، بما يتيح استجابات تصاعدية من القاعدة إلى القمة، مثل الزراعة المقاومة للجفاف أو التدريب المجتمعي على الاستجابة للفيضانات أو تدخلات اللوقاية من الصقيع. وأخيراً، يضمن بناء آليات مساءلة متينة، عبر منصات التغذية الراجعة أو قنوات الإبلاغ الآمنة أو المنتديات المحلية، تمكين أفراد المجتمع، بمن فيهم الفئات الهشة والنائية، من التأثير في كيفية تصميم جاهزية صدمات المياه وتحسينها بمرور الوقت.

إنَّ التّوطين على هذا المستوى يعزّز البنية الاجتماعية لإدارة الكوارث. فعندما لا تكون المجتمعات مستفيدة فحسب، بل أطرافاً فاعلة وشريكة، فإنها تبني الثقة والوعي والاعتماد على الذات، وهي جميعاً عناصر تجعل النظم الوطنية أكثر قدرة على التكيف والاستدامة مع مرور الوقت. وبهذه القاعدة المجتمعية، يتجاوز التوطين حدود المشاركة إلى الصمود، من خلال ترسيخ الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الممارسة اليومية، بدلاً من أن يظل محصوراً في التدخلات الخارجية.

خاتمة

تبين هذه الورقة أنَّ التوطين الفعّال يتطلب مقارنة متعددة المستويات، تربط بين المانحين الدوليين والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ضمن إطار واحد متماسك. وبدلاً من استحداث هياكل جديدة، ركّزت التوصيات على تعزيز الهياكل القائمة عبر تمويل مرّن من المانحين يتوافق مع دورات الموازنة الوطنية، وبناء القدرات المؤسسية، واعتماد آليات تشاركية تمكّن الفاعلين المحليين. ومن خلال تجريب نماذج قابلة للتنفيذ ومواءمة التمويل مع دورات التخطيط وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات، ينتقل التوطين من مستوى المبدأ إلى مستوى الممارسة. وعلى الرغم من استمرار التحديات، فإن التنفيذ التدريجي لهذه التدابير، والقائم على الأدلة، يوفر مساراً عملياً للمضي قدماً. وبناءً عليه، لا يمثل إدماج التوطين في حوكمة الكوارث في الأردن ضرورةً سياسيةً في سياق تراجع المساعدات، فحسب، بل يفتح أيضاً مجالاً لتعزيز الملكية الوطنية والصمود والمساءلة في الاستجابة لصدّات المياه المستقبلية.

ملحق

الشخصيات والخبراء الذين شاركوا في المقابلة

الرمز	الصفة
ك-1	خبير في مجال التمويل الدولي
ك-2	ممثل عن جمعيات مستخدمي المياه
ك-3	ممثل عن مؤسسة مجتمع محلي في الزرقاء
ك-4	ممثل عن مؤسسة مجتمع محلي في المفرق
ك-5	ممثل عن وكالة تنمية دولية
ك-6	ممثل عن مؤسسة مجتمع محلي في الكرك
ك-7	ممثل عن مؤسسة مجتمع محلي في معان
ك-8	خبير في مجال التمويل الدولي
ك-9	خبير في مجال المياه والفيضانات
ك-10	خبير في منظمة دولية
ك-11	خبير في مؤسسة تنمية دولية
ك-12	ممثل عن مؤسسة مجتمع محلي في المفرق
ك-13	خبير في وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المراجع

العربية

وزارة المياه والري الأردنية. سياسة قطاع المياه لإدارة الجفاف. عمان: 2023. في: <https://acr.ps/hBxMw9A>

وزارة الزراعة الأردنية. استراتيجية وزارة الزراعة في إدارة الأزمات والكوارث الوطنية والزراعية: 2016-2025. عمان: 2018.

الأجنبية

AlMahasneh, Lubna et al. "Assessment and Mapping of Flash Flood Hazard Severity in Jordan." *International Journal of River Basin Management*. vol. 21, no. 2 (2023).

Barbelet, Veronique et al. "Interrogating the Evidence Base on Humanitarian Localisation: A Literature Study." Humanitarian Advisory Group (July 2021). at: <https://acr.ps/hBxMwlg>

"Charter for Change 2024." Charter for Change (June 2024). at: <https://acr.ps/1L9B9ZX>

Deutscher, Eckhard & Sara Fyson. "The Paradox of Aid Effectiveness." *Finance & Development*. vol. 45, no. 3 (September 2008).

- Drought Management Unit, Ministry of Water and Irrigation. *National Drought Action Plan of Jordan*. Amman: 2022. at: <https://acr.ps/1L9B9ra>
- Erdilmen, Merve & Witness Ayesiga Sosthenes. "Opportunities and Challenges for Localization of Humanitarian Action in Tanzania." *Local Engagement Refugee Research Network Paper*. no. 8. LEERN. 21/5/2020. at: <https://acr.ps/1L9Baa2>
- "Financial Tracking Service – Jordan." United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA) (2024). at: <https://acr.ps/hBxMwyR>
- Hamdi, Moshrik R., Mahmoud Abu Alaban & Mohammed Jaber. "Statistical Examination of Frost Characterization: A Case of Global Warming Impact in Jordan." *Journal of Water Resource and Protection*. vol. 3, no. 8 (2011).
- Hayek, Bassam. "Water User Associations (WUA): The Story of Participative Irrigation Management in the Jordan Valley." Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) (2010). at: <https://acr.ps/1L9B9MG>
- Jideofor, Nonso. "Localizing Humanitarian Action." UNHCR Innovation Service (October 2021). at: <https://acr.ps/hBxMw7F>
- "JONAF's Observations on Bill () 2021 Jordan Associations' Law (Associations' Law Amendment Bill)." Jordan National NGOs Forum (2021). at: <https://acr.ps/1L9Baa3>
- Juma, Monica & Astri Suhrke (eds.). *Eroding Local Capacity: International Humanitarian Action in Africa*. Uppsala: Nordic Africa Institute, 2002.
- Khoury, Zina. "Local Leadership in Humanitarian Response." InterAction (September 2023). at: <https://acr.ps/1L9B9AH>
- King, Eric & Cyrus Samii. "Fast-track Institution Building in Conflict-affected Countries? Insights from Recent Field Experiments." *Working Paper*. no. 30. International Initiative for Impact Evaluation (March 2018). at: <https://acr.ps/1L9B9Z7>
- Koch, Dirk-Jan & Axel Rooden. "Understanding and Addressing the Unintended Effects of Aid Localisation." *Development in Practice*. vol. 34, no. 3 (2024).
- Lassen, Lone, Ayla-Kristina Olesen & Maisa Shquier. "Localization of Aid in Jordan and Lebanon: A Longitudinal Qualitative Study." RDPP Middle East (December 2022). at: <https://acr.ps/1L9Baig>
- "Localisation Baseline Report." UN Women. at: <https://acr.ps/1L9B9Ba>
- "Localization Examined: An ICVA Briefing Paper." International Council of Voluntary Agencies (ICVA) (March 2018). at: <https://acr.ps/hBxMvU4>
- "MEAL Framework for Localisation of Humanitarian Action in Jordan." UN Women Jordan (May 2021). at: <https://acr.ps/1L9B9VZ>
- National Disaster Risk Reduction Strategy (2023-2030)*. Amman: The National Center for Security and Crises Management, 2023.

- Obrecht, Alice, Sophia Swithern & Jennifer Doherty. *The State of the Humanitarian System*. London: ALNAP/ ODI, 2022. at: <https://acr.ps/hBxMvGt>
- Organisation for Economic Co-operation and Development. *Paris Declaration on Aid Effectiveness*. Paris: OECD Publishing, 2005.
- Rauchecker, Markus, Katja Brinkmann & Ahmad Awad. "Structural Challenges for Flash Flood Management in Jordan." Institute for Social-Ecological Research (2024). at: <https://acr.ps/1L9B9V1>
- "Reevaluating and Realigning United States Foreign Aid." The White House. 20/1/2025. at: <https://acr.ps/1L9B9Um>
- Roepstorff, Kristina. "A Call for Critical Reflection on the Localisation Agenda in Humanitarian Action." *Third World Quarterly*. vol. 41, no. 2 (2019).
- Shawaqfah, Moayyad, Fares AlMomani & Ahmed Khatatbeh. "Mapping Flash Flood Potential and Risk Level Using GIS Techniques and the Flash Flood Potential Index (FFPI) in Amman Zarqa Basin of Jordan." *Jordanian Journal of Engineering and Chemical Industries*. vol. 3, no. 3 (2020).
- "The Grand Bargain: A Shared Commitment to Better Serve People in Need." Inter-Agency Standing Committee (2016). at: <https://acr.ps/1L9B9wZ>
- "The Grand Bargain 2.0: Endorsed Framework and Annexes." Inter-Agency Standing Committee (June 2021). at: <https://acr.ps/1L9BahZ>
- The Ministry of Water and Irrigation. *National Water Strategy 2023-2040*. Amman: 2023. at: <https://acr.ps/1L9Bakv>
- _____. *Water Sector Policy for Surface Water Utilization*. Amman: 2023.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). *Jordan Annual Results Report*. Amman: 2024. at: <https://acr.ps/1L9Bak4>
- United Nations Office for Disaster Risk Reduction. *Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030*. Geneva: UNDRR, 2015. at: <https://acr.ps/1L9B9oA>
- Van Brabant, K. & S. Patel. "Localisation in Practice: Emerging Indicators and Practical Recommendations." UNDRR. 10/8/2018. at: <https://acr.ps/1L9B9FE>
- "Warsaw International Mechanism." United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) (2013). at: <https://acr.ps/1L9Bac0>
- "Water Governance in Jordan: Overcoming the Challenges to Private Sector Participation." *OECD Studies on Water*. Organisation for Economic Co-operation and Development (2014), accessed on 31/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9B9X8>